موقف "شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية" من تقرير الفريق الرفيع المستوى

نُشِر في 30 أيار/مايو 2013 تقرير الفريق الرفيع المستوى (HLP) حول جدول أعمال التنمية لما بعد 2015 بعنوان "شراكة عالمية جديدة: القضاء على الفقر وتحويل الاقتصادات من خلال التنمية المستدامة". وتمثّل الوثيقة المؤلفة من 81 صفحة اختلافاً في النهج المعتمد من خلال تحولٍ عن وضع الأهداف الإنمائية السابقة للألفية وعكسٍ لعملية أكثر شمولاً من خلال المشاورات التي أُجريت والمدخلات الواردة من مختلف أصحاب المصلحة.

تقف المنطقة العربية في شكل خاص عند مفترق طرق، وفي هذا السياق، فإن عملية ما بعد 2015 أساسية لذلك. فالمنطقة العربية تشهد عملية انتقال سياسي دراماتيكي، لكنها تشهد توترات مدنية متصاعدة تتخذ في أحياناً كثيرة طبيعة طائفية، فيما لا تزال تعاني استمرار الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين. وتحمل هذه العوامل كلها تأثيراً هائلاً ومدمراً للسلام والاستقرار والتنمية في المنطقة. وعلاوة على ذلك، أظهرت الانتفاضات الأخيرة لشعوب المنطقة في شكل واضح انعدام وجود الحرية والديمقراطية، وقدرة هذه الشعوب على المشاركة في صنع السياسات العامة، ومساءلة صناع القرار وتحميلهم المسؤولية. وتشير الانتفاضات إلى الفجوة بين النمو الاقتصادي والتنمية فيما دعا الناس إلى نموذج إنمائي يكون المواطن محوره. هذا عدا عن أن السياسات الوطنية المطبّقة والالتزامات الناشئة عن العلاقات مع الجهات الدولية الفاعلة (أي الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ومنظمة التجارة العالمية وغيرها) تنطبق على الإطار الشامل للأهداف الإنمائية المعتمدة للألفية.

وفي هذا السياق، تتابع "شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية" (ANND) عملية ما بعد 2015 في شكل وثيق. وشاركت في المشاورات والاجتماعات المختلفة، وشاركت مع "الإسكوا" التابعة للأمم المتحدة في تنظيم اجتماع مشاورات إقليمي لمنظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية حول جدول الأعمال المتوخى للتنمية ما بعد 2015. وخلصت المشاورات مع التوصيات التي رُفِعت إلى الفريق الرفيع المستوى قبل اجتماعه في إندونيسيا في آذار/مارس 2013. وعكس موقف الشبكة لاحتياجات والضرورات الحقيقية للمنطقة العربية وطُوِّر بنهج قائم على حقوق الإنسان.

بناء على ذلك، ترى الشبكة أن الجوانب الإيجابية للتقرير بما في ذلك "العالمية"، و"هدف بحد ذاته للنساء"، و"عقدة البيئة والتنمية" و"الاعتراف بالسلام باعتباره حجر الزاوية في التنمية المستدامة"، من بين أمور أخرى، هي موضع ترحيب. وعلاوة على ذلك، فإن تسليط التقرير الضوء على الحاجة إلى "أن ترتكز الغايات والأهداف الجديدة على احترام حقوق الإنسان العالمية" هو "تحول" واضح نحو نهج قائم على الحقوق نقدره عالياً. ومع ذلك، لا يزال التحول محدوداً نظراً إلى **أن لهجة**

التقرير الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية "ثانوية"إذ يعر ّفها بأنها "حاجات أساسية". فإطار ما بعد 2015 يجب بدلاً من ذلك أن يؤكد عدم قابلية حقوق الإنسان للتجزئة وعالميتها واعتمادها على بعضها بعضاً وترابطها.

أخيراً وليس آخراً ، وفيما نرحب بتقرير الفريق الرفيع المستوى حول جدول أعمال التنمية لما بعد 2015، نضم إلى عديد من المنظمات الأخرى القائمة على الحقوق في **دعوتها الأمين العام للأمم المتحدة والدول الأعضاء في المنظمة إلى الذهاب أبعد من تقرير الفريق الرفيع المستوى وضمان أن عملية ما بعد 2015 لن تفشل في معالجة الأسباب الهيكلية التي تعوق تنمية مستدامة تخلق "إطار التنمية الجديدة".**

و ُ ضعت النقاط الواردة أدناه في أعقاب قراءتنا لتقرير الفريق الرفيع المستوى.

حول الهدف 1 – القضاء على الفقر:

كان التخفيف من حدة الفقر وسيبقى المعيار الذي تُصمَّم على أساسه الأهداف التنموية، وفي هذا التقرير يـ ُعيَّن القضاء على الفقر الهدف الأول لجدول أعمال التنمية لما بعد 2015. وبالنسبة للهدف 1، نعتبره في الواقع تقدماً و لاسيما أن الفقر لا يُحدَّد الآن فقط بمؤشرات كمية، بل يشمل الحق في الملكية، والمساعدة الاجتماعية، والمرونة الخ، جنباً إلى جنب مع خطوط الفقر (المدقع والوطني). ومع ذلك، نرى أن خط الفقر المعتمد عند 1,25 دولار يومياً لم يعد بعد الآن خطاً للفقر، بل أصبح خطاً لـ"الجوع"نظراً إلى ارتفاع معدلات التضخم خلال المرحلة الماضية للأهداف الإنمائية للألفية. وعلاوة على ذلك، ووفق التقرير، فإن من مؤشرات القضاء على الفقر هي النسبة المئوية لتغطية الفقراء والضعفاء بأنظمة الضمان الاجتماعي. ومع ذلك، فشل التقرير في الاعتراف بأن الحماية الاجتماعية هي حق من حقوق الإنسان المعترف بها دولياً و الراسخة في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[1] و لاسيما في المادتين 9 و10. في هذا الصدد، **نطالب بمعيار عالمي للتغطية بالحماية الاجتماعية يكون محدداً ومدرجاً في الهدف الرقم 1.** وخلاف ذلك، نرى تدهوراً وتراجعاً في التزامات الحماية الاجتماعية المنصوص عليها في العهد.

حول الهدف 8 – خلق وظائف، وسبل عيش مستدامة، ونمواً عادلاً:

يـ ُقدَّر دور القطاع الخاص والمؤسسات المالية الدولية على الرغم من أن الخصخصة من دون إطار، و التدخلات التنظيمية من المؤسسات المالية الدولية، بغض النظر عن مستويات التنمية الوطنية والأولويات الوطنية، لاتُحدِ ث سوى تأثيرات سلبية، بما في ذلك البطالة، وانخفاض الأجور، وازدياد الفقر – وازدياد الفقر هو البند المركزي لتقرير الفريق الرفيع المستوى. ويشير هذا بوضوح إلى أن اللجنة طرحت الأسئلة وحددت التحديات الصحيحة، ولكن بقيت خجولة في اقتراح حلول مناسبة.

[1] http://www.ohchr.org/EN/ProfessionalInterest/Pages/CESCR.aspx.

ويؤكد التقرير أن "بلداناً عديدة تستخدم برامج الحماية الاجتماعية العامة والأنظمة الاجتماعية والبيئية لخفض مستويات عالية من الانعدام المحلي للمساواة عن طريق تحسين حياة الأسوأ حالاً، فيتحو ّل أيضاً اقتصاداتهالكي يُحافَظ على هذا النمو في الأجل البعيد ويوفر مزيداً من فرص العمل الجيدة وسبل العيش الآمن". ويختم قائلاً: "أصبح ممكناً الآن عدم ترك أحد". لكن التقرير يقلل ببساطة من شأن الأغلبية الباقية من البلدان. ففي المنطقة العربية، مثلاً، ليست ثمة أي آلية للتنظيم الذاتي كما هو موضح. وعلاوة على ذلك ليس ثمة مستوى من المساءلة الذاتية تقدمه الحكومة إلى مواطنيها. وفي الواقع تعكس الممارسات في المنطقة العربية أن الشعوب تُترَك فقط بل تم تجاهله أيضاً. **وعلى صعيد متصل يُقلّل من شأن اقتراح[2] ذي صلة بالدور الذي يمكن أن تلعبه الأدوات الدولية القائمة لحقوق الإنسان، مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمعاهدات الأساسية لحقوق الإنسان بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وآليات رصد حقوق الإنسان بما في ذلك المراجعة الدورية الشاملة للأمم المتحدة، في ما يتعلق بضمان المساءلة. بالإضافة إلى ذلك نصر على أن النمو الاقتصادي المجرد ليس حلاً سحرياً.**

حول الهدف 11 – التأكد من مجتمعات مستقرة وسلمية:

لتأكيد التقرير على السلام أهمية خاصة، نظراً إلى أن المنطقة العربية التي تحتاج إلى **جهود جادة وملتزمة لتسوية الصراعات، وفي المقام الأول الصراع العربي – الإسرائيلي.** ووفق ذلك يذكر التقرير: "لتحقيق السلام، يجب على القادة معالجة المشاكل التي تهم الناس: يجب أن يلاحقوا الفساد والعنف غير المشروع، خصوصاً ضد الأقليات والفئات الضعيفة. ويجب أن يعززوا المساءلة. ويجب أن يثبتوا أن الدولة يمكن أن تقدّم الخدمات والحقوق الأساسية، مثل الوصول إلى الأمان والعدل، والمياه الصالحة للشرب، والخدمات الصحية، من دون تمييز". لكن **واقعنا في المنطقة العربية يبيّن أن تحقيق السلام يستدعي وقفاً فورياً للاحتلال والفصل والتوسع الاستعماري الإسرائيلي. وفي هذا الصدد، ليس التقرير مرضياً مع استبعاده هدفاً واضحاً يتعلق بـ"الحق في تقرير المصير" على النحو المبين في إعلان الألفية.**

وفي ما يتعلق بالمساءلة، نلاحظ الثورة الجديدة للبيانات المقترحة ونوافق على أن الحق في الوصول إلى المعلومات أمر أساسي لضمان المساءلة. فسهولة الوصول إلى البيانات وتوافرها بمستوى تفصيلي هو المفتاح لتتبع التقدم المحرز وللحفاظ على خضوع الحكومات إلى المساءلة، لكن لا يقل أهمية تنفيذ **أحكاماً تشريعية تشجع مصادر مستقلة للمعلومات مثل الصحافة ووسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني. وعلاوة على ذلك، فإن نهج المساءلة الوارد في التقرير في المستوى الصحيح فقط، يجعل الدوائر الانتخابية المختلفة خاضعة للمساءلة أمام بعضها بعضاً، لا يحقق بالضرورة المساءلة المتبادلة التي يشدد عليها التقرير أيضاً.**

حول الهدف 12 – إنشاء بيئة تمكينية عالمية وحيز التمويل البعيد الأجل

---

[2] يُشار إلى المراجعة الدورية الشاملة إلا في الرسم البياني للملحق الرابع باعتباره من القضايا الرئيسية التي أُثيرت في جهود التوعية التي بذلتها اللجنة.

يسعى الهدف الأخير من التقرير إلى إنشاء منصة لمرحلة أكثر رخاءً إنصافاً وعدلاً ما بعد 2015. وبعض الخطوات التنفيذية المتناولة من ضمن هذا الهدف هي موضع ترحيب، ونعتبرها خطوة إلى الأمام نحو مستقبل أكثر إشراقاً لاقتصادات البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. فنحن نثني، مثلاً، على تسليم التقرير بأن ثمة حاجة إلى إدخال إصلاحات إلى الهيكل المالي الدولي، خصوصاً بعد اندلاع الأزمة المالية العالمية آخر العقد الماضي من الزمن. وعلاوة على ذلك، نجد ضرورياً تبادل المعلومات بين البلدان المتقدمة والنامية لمكافحة التهرب الضريبي وتعقب النقل غير المشروع للتسعير من قبل الشركات متعددة الجنسيات التي تحوّل أرباحها إلى الخارج وإلى ملاذات ضريبية.

ومع ذلك، نطرح مخاوفنا حول مسألتين محددتين، خصوصاً حول "دعم نظام تجاري مفتوح وعادل وصديق للتنمية، والحد في شكل كبير من التدابير المشوهة للتجارة، بما في ذلك الإعانات الزراعية، مع تحسين وصول منتجات البلدان النامية إلى الأسواق في الوقت نفسه" و"وتشجيع استثمار أجنبي خاص مستقر وبعيد الأجل".

في ما يتعلق بالمسألة الأولى يلُاحَظ أن المنطقة العربية تشارك بالفعل في الصيغة السائدة للأعمال والتي تدعو إلى فتح الأسواق وتحرير التجارة (في الزراعة، والخدمات، والصناعة التحويلية وغيرها) والتمويل ولطالما روّج لهذه الصيغة الشركاء الدوليون باعتبارها صيغة تجلب نمو أكثر إنصافاً وفرصاً للجميع. لكن إلى جانب معدلات النمو المرضية للناتج المحلي الإجمالي كان مشروع التنمية الوطنية مهملاً تماماً في بعض الدول العربية وارتفعت بالتالي البطالة والفقر وانعدام المساواة. ويزعم التقرير أن منظمة التجارة العالمية هي الأداة الأكثر فاعلية لزيادة الأثر الإنمائي للتجارة. ومع ذلك، تجاهل التقرير التداعيات المحتملة التي قد تنجم عن التحرير الكامل للأسواق المحلية عن طريق إزالة أنواع مختلفة من الحواجز التجارية. ونظراً إلى للحالة الاقتصادية السيئة في المنطقة وهيمنة قطاع الخدمات على التصنيع والزراعة، فضلاً عن تقلبات الأسعار السلع الأساسية، نجد **أن التزامات تحرير التجارة المفروضة على الحكومات العربية من خلال اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف، وهي تحديداً "الخفض الكبير في التدابير المشوهة للتجارة" مثل الإعانات المخصصة للزراعة والنفط، أو إزالة التعرفات الجمركية التي تهدف إلى حماية القطاعات المحلية ذات القيمة الإنتاجية المضافة، قاسية على اقتصادات هذه البلدان وتهدد كذلك إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين والمجتمعات المحلية.** وفي هذا السياق، نجد أن الهدف قصير النظر في غياب أي تقييمات دورية للآثار المترتبة على الممارسات التجارية القائمة على الجبهتين الاقتصادية والاجتماعية. ولذلك، نطالب بأن تكون للبلدان النامية عموماً والبلدان العربية خصوصاً، خصوصيات محترمة من ناحية، وأن يُسمَح لها بأن تحذو حذو الدول المتقدمة في سعيها إلى التنمية من ناحية أخرى. وبعبارة أخرى، **نطالب بمنح هذه الدول هامشاً على صعيد السياسات يمكّنها من وضع سياسات تهدف إلى إحياء اقتصاداتها لجهة النمو الشامل والقادر على توليد الوظائف، وكذلك التقليل من السلبيات المحتملة التي قد تنجم عن مزيد من التحرير.**

أما بالنسبة إلى المسألة الثانية، إذ يعتمد التقرير على مؤشر على الإصلاحات يشجع الاستثمار الأجنبي الخاص المستقر والبعيد الأجل،تبيّن تجربة البلدان العربية أن نماذج النمو التي تعطي الأولوية للتكامل في الاقتصاد العالمي من خلال تحرير

التجارة والاستثمار، ساعدت في تعزيز النمو الاقتصادي، لكنها زادت الفقر والبطالة وانعدام المساواة، وكانت التداعيات الإيجابية المحتملة على الاقتصادات المحلية خجولة. ولم تعمل الأسواق بالطريقة المطلوبة، ولم يصحح النظام السياسي ذو الصلة هذه الإخفاقات. إن النموذج الاقتصادي الحالي الذي يشكّل علاقة المستثمر بالحكومات، منحاز في شكل لا لبس فيه لصالح الشركات المتعددة الجنسيات. وفي هذا السياق، **نطالب بإعادة نظر بالأدوات القانونية التي تمنح المستثمرين الأجانب حماية قانونية واسعة، وتعديلها وفق منظور قائم على حقوق الإنسان بدلاً من عقلية "حماية المستثمر".**

على صعيد آخر، وعلى الرغم من النمو الاقتصادي الملحوظ في العقد السابق من الزمن، تواجه المنطقة العربية انعداماً متزايداً ودائماً للمساواة. وفي الواقع، أظهرت انتفاضات الشعوب منذ 2011 في عديد من بلدان المنطقة بوضوح أن النمو الاقتصادي لا يفضي بالضرورة إلى التنمية. وكان انعدام المساواة في الدخل (الشكل الأكثر بروزاً من انعدام المساواة) في أنحاء المعمورة كلها ولا يزال، يرتفع في شكل حاد إذ يملك 0.5٪ من سكان العالم أكثر من 35٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العالم، أو يستفيد الـ20٪ الأغنى من 70٪ من الدخل العالمي، في حين أن الـ20٪ الأقل يستفيدون من أقل من 1٪ من الدخل العالمي. ثمة بالتالي حاجة إلى نهج أكثر شمولاً للنمو، نهج يكون شاملاً ومعيداً للتوزيع ويضمن أن عناصر هذا النمو تفيد المجتمع كله من خلال **اعتماد وتنفيذ لسياسات تستهدف للمساواة، واحترام القانون، وإعادة توزيع الثروة، وخلق الثروة.** يقر تقرير الفريق الرفيع المستوى بأن انعدام المساواة قضية تشمل عدة قطاعات، لكنه يؤكد على المساواة في الفرص بدلاً من "إعادة التوزيع" الذي نعتبره عنصراً أساسياً في تقليص الفجوات في الدخل. في هذا الصدد، نرى لزاماً علينا لإثارة قضية انعدام المساواة والتعبير عن استيائنا من عدم اعتبار التقرير "إعادة التوزيع" أداة أساسية لمكافحة انعدام المساواة. وعلاوة على ذلك، نؤكد **على أهمية توسيع نهج التقرير ليشمل انعدام المساواة كهدف متكامل في جدول أعمال ما بعد 2015 فضلاً عن معالجة الأسباب التي أدت إلى الفجوة المتزايدة للدخل على الصعيدين الوطني والعالمي.**

يمكن للمؤشرات اللازمة لتتبع التقدم المحرز في مجال الحد من انعدام المساواة أن تكون ذات صلة بـ"مؤشر جيني" أو "نسبة بالما" خاصين بأمة ما. والأمم المتحدة مدعوة إلى التشاور مع خبراء حول خلق مؤشرات مثل هذين يكون من شأنها أساساً أن تغطي بعداً أوسع من انعدام المساواة، سواء كان اجتماعياً أو اقتصادياً (يتعلق بالدخل) أو الثقافية.